Vision Foundation
for Strategic Studies
مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية

تعزيز النظام الفيدرالي والحكم المشترك عبر الخطاب السياسي الكوردي في بغداد دراسة استراتيجية

الباحث:
د. دلاوەر عثمان

أبريل ٢٠٢٦

Sulaymaniyah, Ashty,
Opposite to Azadi Park
www.visionfoundationiq.org
+964 772 330 0005

قسم البحوث والدراسات – مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية

نوع المنشور:	الموضوع :	الباحث:
بحث	النظم السياسية	د. دلاوەر عثمان

بيان المؤسسة:

إن مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية تسعى من أجل فهم متوازن وبناء مستقبل مزدهر ومتطور لإقليم كوردستان والعراق، وذلك عبر إجراء الدراسات والبحوث الأكاديمية عن مختلف المشكلات والأزمات المعاصرة وإيجاد حلول تطبيقية لها. نحن نريد – كمهمة أساسية تتولاها مؤسستنا وهي حماية بلدنا وتطويره – أن نقدم رؤية واضحة وخارطة طريق مناسبة عبر إجراء دراسات استراتيجية لواضعي السياسات ومراكز القرار في كل من الحكومتين: الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان وكل من السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وللرأي العام والمجتمع الدولي.

ملاحظة:

إن المعلومات الواردة في هذا البحث والاستنتاجات والتوصيات المقدمة فيه تعبر عن رأي الباحثين، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسستنا ورأيها.

حقوق النشر محفوظة (٢٠٢٥)

INFO@VFSSIQ.ORG
WWW.VFSSIQ.ORG

تعزيز النظام الفيدرالي والحكم المشترك عبر الخطاب السياسي الكوردي في بغداد دراسة استراتيجية

الملخص التنفيذي

ان هذا البحث يسعى إلى تحليل دور الخطاب السياسي الكوردي في بغداد في تعزيز النظام الفيدرالي العراقي وضمان الحكم المشترك بين الاتحاد والإقليم. تنطلق الورقة من مشكلة أساسية تتمثل في ضعف وحدة الخطاب السياسي الكوردي نتيجة الانقسام الحزبي الداخلي، والاعتماد المالي الكبير على الموازنة الاتحادية، إضافة إلى تعطيل المواد الدستورية المتعلقة بصلاحيات الأقاليم، وهو ما يضعف قدرة إقليم كوردستان على ممارسة دوره الاتحادي بصورة متوازنة.

وأظهرت الدراسة أن الانقسام السياسي بين الأحزاب الكوردية يحد من فعالية التمثيل الاتحادي ويجعل الموقف الكوردي عرضة للتجزئة، وأن الاعتماد شبه الكامل على تخصيصات الموازنة الاتحادية يضعف استقلالية القرار السياسي للإقليم. كما بيّنت أن غياب آليات قضائية ومؤسسية فاعلة لتفسير النصوص الدستورية أدى إلى فجوة بين النظرية والتطبيق، فيما عمّقت الخلافات حول إدارة النفط والغاز الأزمة الاقتصادية وجعلت الموارد الطبيعية محوراً للتجاذبات السياسية.

ويوصي البحث بجملة من السياسات العملية، أبرزها:

1.توحيد الخطاب السياسي الكوردي عبر آليات تنسيق حزبي ومؤسسي تضمن موقفاً اتحادياً متماسكاً.

2.تفعيل المواد الدستورية المؤجلة وإنشاء محكمة اتحادية عليا الدستورية لحسم الخلافات التفسيرية.

3.إعادة هيكلة العلاقة المالية بين المركز والإقليم بما يضمن توزيعاً عادلاً وشفافاً للإيرادات.

4.تطوير استراتيجية اقتصادية لتنويع مصادر الدخل في الإقليم وتقليل التبعية المالية.

5.بناء آليات تعاون أمني وسياسي بين بغداد وأربيل لترسيخ الشراكة الاتحادية وتعزيز الاستقرار الوطني.

إن مستقبل الفيدرالية في العراق مرهون بقدرة الأطراف على معالجة الانقسامات الداخلية، وتفعيل النصوص الدستورية، وإعادة صياغة العلاقة الاتحادية على أسس الشراكة المتوازنة، بما يضمن استقرار النظام السياسي والاقتصادي ويعزز فرص بناء دولة اتحادية قوية ومستدامة.

Executive Summary

This study seeks to analyze the role of Kurdish political discourse in Baghdad in strengthening the Iraqi federal system and ensuring joint governance between the union and the region. The study originates from a fundamental problem: the weakness of Kurdish political unity due to internal party divisions, the heavy financial dependence on the federal budget, and the suspension of constitutional provisions related to regional powers. These factors undermine the Kurdistan Region's ability to exercise its federal role in a balanced manner.

The findings indicate that political fragmentation among Kurdish parties limits the effectiveness of federal representation and exposes the Kurdish position to division. The near-total reliance on federal budget allocations weakens the region's political autonomy. Furthermore, the absence of effective judicial and institutional mechanisms for interpreting constitutional texts has created a gap between theory and practice, while disputes over the management of oil and gas have deepened the economic crisis and turned natural resources into a focal point of political contention.

The study recommends a set of practical policies, most notably:

1.Unifying Kurdish political discourse through mechanisms of party and institutional coordination to ensure a coherent federal stance.
2.Activating suspended constitutional provisions and establishing a constitutional federal supreme court to resolve interpretive disputes.
3.Restructuring the financial relationship between the center and the region to guarantee fair and transparent revenue distribution.
4.Developing an economic strategy to diversify income sources in the region and reduce financial dependency.
5.Building mechanisms of security and political cooperation between Baghdad and Erbil to consolidate federal partnership and enhance national stability.

The future of federalism in Iraq depends on the ability of all parties to address internal divisions, activate constitutional provisions, and reshape the federal relationship on the basis of balanced partnership—ensuring political and economic stability and strengthening the prospects of building a strong and sustainable federal state.

المقدمة

ان النظام الفيدرالي في العراق يشكل أحد أبرز مخرجات دستور عام 2005، الذي أقرّ لأول مرة الاعتراف بإقليم كوردستان كوحدة اتحادية يتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة. غير أن التطبيق العملي لهذا النظام ظل محفوفاً بالتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، مما انعكس على طبيعة العلاقة بين بغداد وأربيل. ويأتي هذا البحث لتسليط الضوء على دور الخطاب السياسي الكوردي في العاصمة بغداد، وكيفية مساهمته في تعزيز الحكم المشترك وضمان استقرار النظام الفيدرالي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل وحدة الخطاب السياسي الكوردي في بغداد ضمن إطار النظام الفيدرالي العراقي، واستكشاف العوامل المؤثرة فيه. ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسة في النقاط الآتية:

1. تقييم مستوى وحدة الخطاب السياسي الكوردي في بغداد، وقياس مدى انسجامه مع متطلبات النظام الفيدرالي والدستور العراقي.
2. تحليل أثر الانقسام الداخلي بين الأحزاب الكوردية الرئيسية على فعالية التمثيل السياسي للإقليم في المؤسسات الاتحادية.
3. تحديد العوامل القانونية التي تؤثر في قدرة إقليم كوردستان على ممارسة صلاحياته الدستورية، مع التركيز على المواد المتعلقة بالفيدرالية في دستور 2005.
4. دراسة العوامل الاقتصادية والمالية، ولا سيما دور النفط والموارد الطبيعية، في تعزيز أو إضعاف استقلالية القرار السياسي الكوردي.
5. استكشاف الأبعاد الأمنية والاستراتيجية التي تنعكس على موقع الإقليم في المعادلة الاتحادية، بما يشمل التحديات الأمنية الداخلية والإقليمية.
6. اقتراح استراتيجيات عملية لتعزيز وحدة الخطاب السياسي الكوردي، بما يضمن مشاركة أكثر فاعلية في الحكم الاتحادي، ويعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق.

مشكلة البحث:

رغم الاعتراف الدستوري بإقليم كوردستان ضمن النظام الفيدرالي العراقي، ما يزال الإقليم يواجه جملة من العقبات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي تحد من قدرته على ممارسة صلاحياته الاتحادية بصورة كاملة. وتتمثل أبرز هذه العقبات في:

1. الانقسام السياسي الداخلي بين الأحزاب الكوردية الحاكمة والمعارضة، وهو ما يضعف وحدة الخطاب السياسي الكوردي ويؤثر سلباً على فعالية التمثيل في المؤسسات الاتحادية.
2. الاعتماد المالي الكبير على الحكومة الفيدرالية، الأمر الذي يحد من استقلالية القرار السياسي للإقليم ويجعله رهينة للتوازنات المالية الاتحادية.
3. تأخر تنفيذ المواد الدستورية المهمة المتعلقة بصلاحيات الأقاليم، مما يخلق فجوة بين النصوص الدستورية والتطبيق العملي للفيدرالية.

4.ضعف التنسيق المؤسسي بين أربيل وبغداد، وهو ما يقلل من قدرة الإقليم على التأثير في القرارات الوطنية ويضعف دوره في صياغة السياسات الاتحادية.

ورغم أن الدستور يعترف بإقليم كوردستان كجزء من النظام الفيدرالي العراقي، إلا أن الإقليم يواجه تحديات بنيوية وسياسية واقتصادية تعيق قدرته على ممارسة صلاحياته الاتحادية بشكل كامل. من أبرز هذه التحديات الانقسام السياسي الداخلي بين الأحزاب الكوردية، الذي يضعف وحدة الخطاب السياسي ويؤثر سلبًا على فعالية التمثيل في المؤسسات الاتحادية، بالإضافة إلى الاعتماد المالي الكبير على الحكومة المركزية، مما يقلل من استقلالية القرار السياسي ويجعل الإقليم مرتبطًا بالتوازنات المالية. كما أن تأخر تطبيق المواد الدستورية المتعلقة بصلاحيات الأقاليم يخلق فجوة بين النصوص الدستورية والواقع العملي، وضعف التنسيق بين أربيل وبغداد يقلل من قدرة الإقليم على التأثير في القرارات الوطنية وصياغة السياسات الاتحادية.

تنعكس هذه العقبات على المستويات المؤسسية والمجتمعية والسياسية، حيث يؤدي استمرار تعطيل المواد الدستورية إلى فجوة بين النصوص والتطبيق، ويضعف ثقة المواطنين في النظام الاتحادي، مما يفتح الباب لأزمات دستورية متكررة. كما يعمق الانقسام الداخلي حالة الاستقطاب ويضعف قدرة الإقليم على التفاوض كوحدة سياسية متماسكة، مما يؤدي إلى تراجع الاستقرار العام.

على الصعيد الاقتصادي، تستمر الخلافات حول إدارة الموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز، مما يهدد الأمن المالي ويجعل العلاقة بين المركز والإقليم رهينة للتجاذبات السياسية، وهو ما يؤثر سلبًا على التنمية والخدمات العامة.

بناءً على ذلك، تكمن مشكلة البحث في كيفية معالجة هذه العقبات لتعزيز وحدة الخطاب السياسي الكوردي، وضمان مشاركة فاعلة للإقليم في النظام الفيدرالي العراقي، وتحقيق توازن دستوري مستقر بين الاتحاد والأقاليم، بما يضمن استقرار النظام ويعزز فرص بناء شراكة متوازنة ومستدامة.

أسئلة البحث:

ينطلق هذا البحث من جملة من الإشكاليات المرتبطة بطبيعة العلاقة بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية في بغداد، ويسعى إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الرئيسة التي تحدد مسار الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1.ما العوامل البنيوية والسياسية الأساسية التي تحد من النفوذ السياسي الكوردي في بغداد؟
2.كيف يؤثر الانقسام الحزبي والسياسي الداخلي في إقليم كوردستان على قدرة الإقليم في التفاوض وصياغة خطاب سياسي موحد داخل المؤسسات الاتحادية؟
3.ما الدور الذي تلعبه الموارد الاقتصادية، ولا سيما النفط والغاز، في تعزيز أو إضعاف التمثيل الفيدرالي للإقليم ضمن النظام الاتحادي العراقي؟
4.كيف يمكن تفعيل المواد الدستورية المؤجلة والمتعلقة بصلاحيات الأقاليم، بما يضمن التطبيق العملي للفيدرالية وفقاً لنصوص دستور عام 2005؟
5.ما السيناريوهات المستقبلية المحتملة للعلاقة بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الراهنة؟

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على منهجية علمية متكاملة تهدف إلى تحليل واقع الخطاب السياسي الكوردي في بغداد ضمن إطار النظام الفيدرالي العراقي، وذلك من خلال الخطوات الآتية:

1.تقييم المخاطر والتحديات المستقبلية عبر سيناريوهات محتملة: يقوم البحث برسم مجموعة من السيناريوهات المستقبلية التي قد تواجه العلاقة بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، مع التركيز على التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، وذلك بهدف استشراف المسارات الممكنة لتعزيز أو إضعاف الفيدرالية.
2.تحليل السياسات والممارسات الحالية في إطار الفيدرالية: يعتمد البحث على دراسة للسياسات الاتحادية والممارسات العملية المتعلقة بتطبيق النظام الفيدرالي، مع مقارنة النصوص الدستورية بما هو مطبق فعلياً، وذلك للكشف عن الفجوات بين النظرية والتطبيق.
3.الاعتماد على مصادر متنوعة وموثوقة منها :

- الوثائق الدستورية: مثل دستور العراق لعام 2005 والمواد المتعلقة بصلاحيات الأقاليم.
- البيانات الاقتصادية والمالية: تقارير وزارة المالية الاتحادية، خاصة ما يتعلق بالإيرادات والنفقات وتخصيصات إقليم كوردستان.
- التقارير السياسية: الصادرة عن المؤسسات الرسمية والمنظمات البحثية المعنية بالشأن العراقي.
- المقابلات الأكاديمية والخبراء: الاستفادة من آراء الباحثين والأكاديميين المتخصصين في القانون والعلوم السياسية والاعلام.

هيكلية البحث:

لقد بُني هذا البحث على مقدمة تمهيدية وملخص تنفيذي يوضح الأهداف والإشكاليات، ثم تتابعت فصوله في صورة مباحث رئيسية تتفرع إلى مطالب محددة. ففي المبحث الأول تناولنا الإطار الدستوري والسياسي للعلاقة بين بغداد وإقليم كوردستان، حيث عرضنا في المطلب الأول الأساس الدستوري للفيدرالية العراقية وما نص عليه دستور 2005 من صلاحيات واسعة للأقاليم، ثم في المطلب الثاني وقفنا عند التحديات السياسية التي تعيق التطبيق العملي للفيدرالية، مثل الانقسام الحزبي الكوردي وضعف التنسيق المؤسسي بين أربيل وبغداد.
أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة البعد الاقتصادي والمالي للعلاقة الاتحادية، حيث تناول المطلب الأول التحديات المالية والاقتصادية في العلاقة الاتحادية وتخصيصات الإقليم، مبرزًا حجم الاعتماد المالي الكبير على الموازنة الاتحادية، فيما ركز المطلب الثاني على أثر الاقتصاد في العلاقة بين بغداد وأربيل، خاصة الخلافات حول إدارة النفط والغاز والتبعية المالية التي تحد من استقلالية القرار السياسي الكوردي.

ثم جاء المبحث الثالث ليعالج التحديات المستقبلية والسيناريوهات الاستراتيجية، حيث استشرف البحث مسارات العلاقة بين المركز والإقليم في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، ورسم احتمالات تعزز أو تضعف النظام الفيدرالي العراقي.

وفي الخاتمة خلص البحث إلى أن تعزيز النظام الفيدرالي في العراق يتطلب معالجة العقبات البنيوية والسياسية والاقتصادية، وتوحيد الخطاب السياسي الكوردي في بغداد، وتفعيل النصوص الدستورية المؤجلة، بما يضمن مشاركة فاعلة للإقليم في الحكم الاتحادي ويعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي على مستوى الدولة العراقية بأكملها.

المبحث الأول: الإطار الدستوري والسياسي للعلاقة بين بغداد وإقليم كوردستان

يشكل الإطار الدستوري والسياسي الأساس القانوني المنظم للعلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان، حيث يحدد الدستور العراقي لعام 2005 طبيعة النظام الفيدرالي وصلاحيات الأقاليم. وتبرز أهمية هذا المبحث في تحليل النصوص الدستورية ذات الصلة وتقييم مدى تطبيقها العملي في الواقع السياسي، مع التركيز على التحديات التي تعيق تفعيل الفيدرالية بصورة متوازنة.

المطلب الأول: الأساس الدستوري للفيدرالية العراقية

يشكل الدستور العراقي النافذ لعام 2005 الإطار القانوني الرئيس الذي ينظم طبيعة النظام السياسي في العراق بعد التحرير، حيث نصت المادة (1) على أن " جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي. وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق" (جعفر، 2006، ص.5)، وهو ما يمثل تحولاً جوهرياً في البنية الدستورية مقارنة بالدساتير السابقة التي كانت تؤكد على الطابع الاتحادي للدولة (الدستور العراقي، 2005). وقد جاءت المواد (116–121) لتمنح الأقاليم، بما فيها إقليم كوردستان، صلاحيات تشريعية وإدارية وأمنية واسعة، بما ينسجم مع مبدأ اللامركزية السياسية والإدارية (جعفر، 2006، ص.40-41).

وتبرز أهمية المادة (121) من الدستور العراقي التي نصّت على "اولاً:- لسلطات الاقاليم ،الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لأحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية .ثانياً:- يحق لسلطة الاقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الاقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الاقليم بخصوص مسألةٍ لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية .ثالثاً:- تخصص للأقاليم والمحافظات حصةٍ عادلة من الايرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الاخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها .رابعاً:- تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية .خامساً: تختص حكومة الاقليم بكل ما تتطلبه إدارة الاقليم، وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للإقليم كالشرطة والامن وحرس الاقليم."وقد شكّلت هذه المادة محوراً دائماً للصراع بين بغداد وأربيل، ولا سيما في ما يتعلق بملف النفط والغاز وتوزيع الإيرادات المالية. فبينما يرى إقليم كوردستان أن النص يمنحه صلاحية كاملة في إدارة موارده الطبيعية استناداً إلى ما ورد في المادة (121)، تتبنى الحكومة الاتحادية تفسيراً مغايراً يربط هذه الصلاحيات بمفهوم السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية (مراد، 2024، ص. 301-303). إن هذا التباين في التفسير القانوني يعكس إشكالية بنيوية في العلاقة الاتحادية، حيث يفتح المجال أمام نزاعات متكررة بين المركز والإقليم، ويؤكد الحاجة إلى وجود آليات قضائية ومؤسسية فاعلة لحسم الخلافات الدستورية بما يضمن التطبيق المتوازن للفيدرالية.

إلى جانب ذلك، تشير الدراسات القانونية الحديثة إلى أن غياب محكمة اتحادية عليا فاعلة أدى إلى تعطيل تنفيذ العديد من المواد الدستورية المتعلقة بالفيدرالية، حيث لم يتمكن النظام القضائي من حسم الخلافات التفسيرية بين الاتحاد والأقاليم، مما أضعف التطبيق العملي للفيدرالية (ينظر الطالب واخرون، 2018). هذا الفراغ المؤسسي ساهم في تكريس حالة من عدم اليقين القانوني والسياسي، وأدى إلى استمرار النزاعات بين بغداد وأربيل حول الصلاحيات والموارد. ويُضاف إلى ذلك أن هناك مواد دستورية أساسية لم تُنفذ حتى الآن، رغم أهميتها المباشرة في تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم. ومن أبرز هذه المواد ما يتعلق بتشكيل مجلس الاتحاد، إذ تنص المادة (48) على أن: "تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد"، كما تنص المادة (65) على إنشاء مجلسٍ تشريعي يُدعى بـ مجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق به بقانون يُسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب. إن تعطيل هذه المواد الدستورية يعمّق حالة الفراغ المؤسسي، ويحرم الأقاليم من آلية تمثيل اتحادية كان من شأنها أن تحد من النزاعات وتُعزز التوازن بين المركز والإقليم، الأمر الذي يضعف التطبيق العملي للفيدرالية ويجعلها رهينة للتجاذبات السياسية.

وعليه، فإن الأساس الدستوري للفيدرالية في العراق، رغم وضوحه في النصوص، ما يزال يواجه تحديات كبيرة في التطبيق العملي، نتيجة التباين في التفسيرات القانونية، وضعف المؤسسات الضابطة، والانقسامات السياسية التي تعيق بناء نظام اتحادي متوازن ومستقر.

المطلب الثاني: التحديات السياسية

رغم وضوح النصوص الدستورية التي أرست النظام الفيدرالي في العراق، إلا أن التطبيق العملي لهذا النظام ظل يواجه عقبات سياسية معقدة، كان لها أثر مباشر على العلاقة بين بغداد وإقليم كوردستان. ويأتي في مقدمة هذه العقبات الانقسام الداخلي بين الأحزاب الكوردية، ولا سيما الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث أدى هذا الانقسام إلى إضعاف وحدة الخطاب السياسي الكوردي في بغداد، وجعل الموقف الكوردي عرضة للتجزئة والتهميش داخل المؤسسات الاتحادية (STANSFIELD، 2013). وإلى جانب هذا البعد السياسي، ينبغي التأكيد على أن الانقسام المؤسسي والإداري داخل الإقليم ما يزال قائماً، إذ تُجمع الواردات غير النفطية بشكل منفصل بين الحزبين، ولم تُوحّد قوات البيشمركة بصورة كاملة رغم الضغوط الداخلية والدولية، كما ظل نظام الأمن الداخلي منقسماً بينهما، وصولاً إلى حالة الجمود السياسي التي تجلت في عدم تشكيل حكومة الإقليم بعد مضي أكثر من عام على الانتخابات البرلمانية. إن هذه المظاهر المؤسسية والإدارية لا تضعف فقط وحدة الموقف الكوردي أمام الحكومة الاتحادية، بل تُوهن أيضاً صورة الإقليم أمام الرأي العام الداخلي والدولي، وهو ما يعمّق هشاشة موقعه في المعادلة الاتحادية (THE WASHINGTON INSTITUTE، 2022؛ صحيفة الاستقلال، 2024). وفي هذا السياق، تؤكد (نرمين معروف)، العضو السابق في مجلس النواب العراقي، أن ممثلي الكورد في بغداد لا يمارسون دوراً فاعلاً في الدفاع عن الحقوق، بل ينزلقون أحياناً نحو التنازل عنها، مشيرةً إلى أن القوى السياسية ذات الثقل الأكبر هي التي تحدد ملامح موقف الإقليم، مما يضعف فعالية التمثيل الكوردي في المؤسسات الاتحادية (معروف، 2026).

هذا الضعف في الأداء السياسي يعكس أزمة بنيوية في آليات التمثيل الاتحادي، ويؤدي إلى تراجع قدرة الإقليم على التأثير في صياغة السياسات الوطنية.
إضافة إلى ذلك، فإن الحكومات الاتحادية المتعاقبة غالباً ما تعاملت مع الفيدرالية كامتياز سياسي قابل للتفاوض، وليس كحق دستوري ثابت، مما خلق حالة من عدم اليقين القانوني والسياسي. هذا التوجه الاتحادي أدى إلى تعطيل العديد من المواد الدستورية المتعلقة بصلاحيات الأقاليم، وأضعف الثقة بين أربيل وبغداد (Anderson & Stansfield، 2009).

وفي هذا السياق، يؤكد (ستران عبد الله)، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، أن العلاقة بين إقليم كوردستان وبغداد هي علاقة واقعية ينبغي العمل على تطويرها بصورة عملية. ويشير إلى أن هذه العلاقة يجب أن تُبنى على أساس تعدد وجهات النظر، مع ضرورة التعامل معها كإطار للتعاون لا كساحة للصراع. كما يشدد على أن قوة إقليم كوردستان تكمن في ارتباطه بعراق مستقر وقوي، وأنه لا يمكن التعامل مع العراق وكأنه كيان خارجي منفصل، بل ينبغي تعزيز الشراكة الاتحادية بما يضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي لكلا الطرفين (عبد الله، 2026).

كما أن ضعف التنسيق المؤسسي بين أربيل وبغداد يمثل تحدياً جوهرياً، إذ لم يتم تأسيس آليات فعّالة للتعاون بين المؤسسات الاتحادية والإقليمية، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرة الإقليم في التأثير على القرارات الوطنية. وقد أظهرت الدراسات أن غياب هذه الآليات أدى إلى تراجع دور الإقليم في صياغة السياسات الاتحادية، خاصة في القضايا المتعلقة بالموارد الطبيعية والأمن الوطني (Natali، 2010).

ويرى (فارس نوروللي)، قيادي في حزب الديمقراطي الكوردستاني، أن أحد أبرز التحديات يتمثل في عدم قبول الكورد بعضهم لبعض داخل الساحة السياسية، وهو ما ينعكس سلباً على وحدة الموقف الاتحادي، مشيراً إلى أن ما يُعرض في الإعلام يختلف عن الواقع، وأن الفرص ما تزال قائمة إذا ما أعاد الكورد تنظيم صفوفهم داخلياً (نوروللي، 2026). وهذا التباين بين الواقع والإعلام يعمّق فجوة الثقة، ويضعف قدرة الإقليم على بناء موقف اتحادي متماسك. وعليه، فإن التحديات السياسية التي تواجه النظام الفيدرالي في العراق لا تقتصر على النصوص الدستورية، بل تمتد إلى البنية الحزبية والانقسامات الداخلية، وإلى طبيعة العلاقة الاتحادية التي تتبناها الحكومات الاتحادية، وهو ما يجعل بناء نظام اتحادي متوازن ومستقر مهمة معقدة تتطلب إصلاحات سياسية ومؤسسية عميقة. وإحدى أهم العقبات في هذا السياق ترتبط بعدم وجود دستور نافذ في إقليم كوردستان يحدد ملامح الحكم ومؤسساته وصلاحياتها والعلاقة فيما بينها، ويوضح بصورة دقيقة العلاقة المؤسسية مع المؤسسات الاتحادية. إن غياب هذا الإطار الدستوري الداخلي يعمّق هشاشة البنية السياسية للإقليم ويضعف موقعه التفاوضي أمام بغداد، كما يترك فراغاً قانونياً يفاقم الانقسامات الحزبية ويؤثر سلباً على الاستقرار المؤسسي (Natali، 2010).

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي والمالي للعلاقة الاتحادية

يُعد الجانب الاقتصادي والمالي أحد أهم مرتكزات العلاقة بين بغداد وأربيل، إذ يرتبط بشكل مباشر بقدرة الإقليم على ممارسة استقلاليته ضمن النظام الفيدرالي. ويهدف هذا المبحث إلى دراسة البيانات المالية الرسمية، وتحليل أثر الموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز على طبيعة العلاقة الاتحادية، مع إبراز دور الموازنة العامة في تعزيز أو إضعاف التمثيل السياسي الكوردي.

المطلب الأول: التحديات المالية والاقتصادية في العلاقة الاتحادية

يمثل الجانب المالي أحد أهم ركائز العلاقة بين بغداد وأربيل، إذ يرتبط بصورة مباشرة بقدرة إقليم كوردستان على ممارسة استقلاليته ضمن النظام الفيدرالي. وتكشف بيانات وزارة المالية الاتحادية لعام 2025 عن طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية، حيث تجاوز إجمالي الإيرادات 114 تريليون دينار، شكّلت الإيرادات النفطية منها 88%، مقابل 12% فقط من الإيرادات غير النفطية. هذا التركيب يعكس اعتماداً شبه مطلق على النفط، ويضعف فرص تنويع الموارد الاقتصادية. وفي الربع الأول من العام ذاته، بلغت الإيرادات 27.2 تريليون دينار، منها 91% نفطية، ما يؤكد استمرار هذا الاعتماد المفرط. أما على صعيد النفقات، فقد تجاوزت 28 تريليون دينار، خُصص منها 95% للنفقات التشغيلية مقابل 5% فقط للاستثمار. هذا التوزيع يُظهر خللاً هيكلياً في أولويات الإنفاق العام، حيث تُوجَّه الموارد لتغطية الرواتب والمصاريف الجارية بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية طويلة الأمد. وبالمقارنة بين الإيرادات والنفقات في الربع الأول، يتضح وجود عجز مالي مبكر، إذ بلغت الإيرادات 27.2 تريليون دينار بينما تجاوزت النفقات 28 تريليون دينار، وهو ما يضعف قدرة الدولة على تحقيق التوازن المالي ويزيد من هشاشة العلاقة الاتحادية (Infoplus Network، 2025).

البند	القيمة (تريليون دينار)	نسبة نفطية	نسبة غير نفطية/ استثمارية	نسبة تشغيلية
إجمالي الإيرادات	١١٤،٠	٨٨٪	١٢٪	-
إيرادات الربع الأول	٢٧،٢	٩١٪	٩٪	-
إجمالي النفقات	٢٨،٠	-	٥٪	٩٥٪

جدول توضيحي للإيرادات والنفقات (2025)

ومن الجدول أعلاه نرى أن الاقتصاد العراقي ما يزال يعتمد بصورة شبه كاملة على النفط، وهو ما يضعف فرص التنويع ويجعل الدولة عرضة للتقلبات العالمية. كما يتضح أن الإنفاق يتركز على الجوانب التشغيلية أكثر من الاستثمار، مما يعكس خللاً في أولويات السياسة المالية. هذا الوضع يؤدي إلى عجز مبكر في الموازنة ويزيد من هشاشة العلاقة الاتحادية بين بغداد وأربيل.

أما فيما يتعلق بإقليم كوردستان، فقد بلغت تخصيصاته المالية أكثر من 3.86 تريليون دينار، منها 2.355 تريليون دينار خُصصت لرواتب الموظفين، وهو ما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الموازنة الاتحادية (World Bank، 2023). وتؤكد هذه الأرقام أن العلاقة المالية بين بغداد وأربيل لا يمكن اختزالها في كونها علاقة إدارية، بل هي علاقة سياسية بامتياز، حيث تُستخدم الموازنة أحيانًا كأداة ضغط متبادل بين الطرفين.

وفي هذا السياق، يشير (كاوه محمد)، العضو السابق في مجلس النواب العراقي، إلى أن إقليم كوردستان يتمتع بمكانة دولية مهمة بفضل موقعه الجغرافي الاستراتيجي بين العالم الإسلامي وغير الإسلامي، وهو ما يمنحه فرصًا كبيرة إذا ما وُضعت خطط ومشاريع جدية. غير أن غياب التخطيط الداخلي حال دون استثمار هذه المزايا (محمد، 2026).

وتُظهر هذه المعطيات المالية والسياسية أن العلاقة بين بغداد وأربيل تتجاوز كونها مجرد علاقة توزيع موارد لتتحول إلى أداة سياسية تُستخدم في إدارة التوازنات الاتحادية. فاعتماد الإقليم شبه الكامل على تخصيصات الموازنة الاتحادية، والتي تُوجَّه في معظمها إلى الرواتب التشغيلية (Infoplus Network، 2025؛ World Bank، 2023)، يعكس هشاشة استقلاليته الاقتصادية ويجعله رهينة للقرارات الاتحادية. هذا الوضع يتقاطع مع ما أشار إليه كاوه محمد من أن الإقليم يمتلك فرصًا استراتيجية كبيرة، إلا أن غياب التخطيط الداخلي حال دون استثمارها. ومن ثم، فإن الإشكالية الجوهرية للعلاقة بين الإقليم والاتحاد تكمن في أن النصوص الدستورية التي تمنح الأقاليم صلاحيات واسعة لم تُترجم إلى واقع عملي، بل بقيت محكومة باعتبارات سياسية واقتصادية متغيرة. إن استمرار هذا التباين بين النصوص والتطبيق يضعف من قدرة النظام الفيدرالي على تحقيق التوازن المطلوب، ويجعل العلاقة بين بغداد وأربيل عرضة للتوترات الدائمة، بما يهدد استقرار النظام الاتحادي برمته.

المطلب الثاني: أثر الاقتصاد في العلاقة بين بغداد واقليم كوردستان

إن الاعتماد شبه الكامل على النفط يجعل العلاقة بين بغداد وأربيل رهينة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، وهو ما يضعف قدرة الإقليم على ممارسة استقلالية مالية حقيقية. فضعف تنويع مصادر الدخل أدى إلى استمرار حالة التبعية المالية للإقليم تجاه الحكومة الاتحادية، الأمر الذي انعكس سلباً على استقلالية القرار السياسي الكوردي (Natali، 2010).

كما أن الخلافات المستمرة حول تصدير النفط من كوردستان تمثل أبرز نقاط التوتر المالي والسياسي، حيث يرى الإقليم أن له الحق في إدارة موارده الطبيعية استناداً إلى المادة (121) من الدستور، بينما تؤكد الحكومة الاتحادية أن الثروات الطبيعية ملك للشعب العراقي بأكمله، ويجب أن تُدار مركزياً (Al-Ali، 2014). هذا التباين في التفسير القانوني ساهم في تكريس حالة من عدم الاستقرار المالي والسياسي، وأدى إلى تعطيل العديد من الاتفاقيات بين الطرفين.

ويشير (كمال رؤوف)، إلى أن العراق يتجه نحو مزيد من القوة بينما يتجه إقليم كوردستان نحو الضعف، بسبب غياب أوراق ضغط دولية بيد الكورد، مؤكداً أن الساحة الاقتصادية والسياسية تتطلب مواجهة مزدوجة: مع القوى الخارجية ومع الانقسامات الداخلية (رؤوف، 2026).هذا الرأي يعكس أن الأزمة الاقتصادية ليست مجرد خلاف مالي مع بغداد، بل ترتبط أيضاً بضعف أدوات الضغط الكوردية داخلياً وخارجياً، مما يحد من قدرة الإقليم على تعزيز استقلاليته ضمن النظام الاتحادي.

إن استمرار الأزمة المالية بين بغداد وأربيل يعكس خللاً بنيوياً في تطبيق النظام الفيدرالي العراقي، إذ إن الدستور نصّ في المادة (121/ثالثاً) على ضرورة تخصيص "حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً" للأقاليم والمحافظات، مع مراعاة حاجاتها ومواردها. غير أن التطبيق العملي لهذا النص ظلّ محل خلاف دائم، حيث يرى العديد من الباحثين أن غياب آليات واضحة لتوزيع الإيرادات أدى إلى تكريس حالة من عدم الثقة بين الطرفين، وأضعف جوهر التجربة الاتحادية العراقية (سندي، 2025). وتشير التقديرات إلى أن توقف صادرات نفط إقليم كوردستان منذ آذار 2023 كبّد العراق خسائر مالية ضخمة تجاوزت 22–25 مليار دولار حتى عام 2025، أي ما يعادل نحو مليار دولار شهرياً، وهو ما حوّل الموارد الطبيعية من عنصر تكامل اقتصادي إلى محور دائم للتجاذبات السياسية والمالية (الشرق الأوسط، 2025؛ اقتصاد الشرق مع بلومبرغ، 2025؛ الجزيرة نت، 2023).

هذا الواقع يوضح أن الأزمة الاقتصادية ليست مجرد خلاف مالي، بل هي أزمة هيكلية تهدد استقرار النظام الفيدرالي برمته، وتضعف فرص بناء شراكة متوازنة بين المركز والإقليم.
وعليه، فإن البعد الاقتصادي والمالي للعلاقة الاتحادية يشكل عاملاً حاسماً في تحديد مستقبل الفيدرالية في العراق، حيث إن استمرار الاعتماد على النفط، وضعف التنويع الاقتصادي، والخلافات حول إدارة الموارد، كلها عوامل تُضعف من قدرة النظام الفيدرالي على تحقيق التوازن بين الاتحاد والأقاليم.

المبحث الثالث: التحديات المستقبلية والسيناريوهات الاستراتيجية

تواجه الفيدرالية في العراق تحديات هيكلية وسياسية وأمنية تجعل مستقبلها رهيناً بالقدرة على إدارة التنوع وضبط العلاقة بين الاتحاد والأقاليم. ويسعى هذا المبحث إلى استشراف السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين بغداد وإقليم كوردستان، من خلال تحليل المخاطر المحتملة وتقديم رؤى استراتيجية للإصلاح، بما يضمن تعزيز المشاركة الاتحادية وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي على المدى الطويل.

المطلب الأول: التحديات البنيوية في بناء الفيدرالية العراقية

رغم مرور أكثر من عقدين على إقرار النظام الفيدرالي في العراق، ما تزال عملية ترسيخه تواجه تحديات هيكلية وسياسية وأمنية معقدة. وتشير الدراسات الأكاديمية الحديثة إلى أن غياب مؤسسات دستورية فاعلة، مثل المحكمة الاتحادية العليا، أدى إلى تعطيل تطبيق العديد من المواد الدستورية المتعلقة بصلاحيات الأقاليم، وهو ما خلق فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي (Ismael & Ismael، 2015).

ويشير (جبار ياور)، الأمين العام السابق لقوات البيشمركة، إلى أن الدستور العراقي لم يتطرق بشكل واضح إلى وضع قوات البيشمركة، وأن رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي كان من أبرز المعارضين لاعتبارها جزءاً من المنظومة الاتحادية، حيث رفض إدماجها كقوة اتحادية لا يتجاوز عددها 60 ألف مقاتل (ياور، 2026). هذا الفراغ الدستوري في معالجة وضع قوات البيشمركة يعكس إشكالية جوهرية في بناء النظام الفيدرالي، إذ يضعف من قدرة الإقليم على المشاركة الفعلية في المنظومة الأمنية الوطنية.

إضافة إلى ذلك، فإن استمرار الانقسامات السياسية الداخلية في إقليم كوردستان، إلى جانب النزاعات بين القوى الاتحادية، ساهم في إضعاف قدرة النظام الفيدرالي على إدارة التنوع وضبط العلاقة بين الاتحاد والأقاليم. وقد أظهرت الأبحاث أن هذه الانقسامات لا تؤثر فقط على وحدة الخطاب السياسي الكوردي، بل تنعكس أيضاً على استقرار النظام السياسي العراقي ككل (Stansfield، 2013).ويشدد (د.بختيار شاويش)، العضو السابق في مجلس النواب العراقي، على أن وحدة الصف الكوردي يجب أن تبدأ من الداخل، وأن غياب هذه الوحدة أضعف مكانة الإقليم في بغداد، مؤكداً أن الاستراتيجية الكوردية في العاصمة تراجعت منذ عام 2012 (شاويش، 2026). ومن ثم، فإن غياب رؤية استراتيجية موحدة جعل الموقف الكوردي هشاً أمام الضغوط الاتحادية. كما أن التحديات الأمنية، سواء تلك المرتبطة بتهديدات الإرهاب أو بالتوترات الإقليمية، تزيد من صعوبة بناء نظام اتحادي مستقر، إذ غالباً ما تُستخدم الظروف الأمنية كذريعة لتعزيز النزعة الاتحادية على حساب صلاحيات الأقاليم (Natali، 2010).

إن إشكاليات بناء الفيدرالية في العراق لا تقتصر على التحديات الدستورية والأمنية، بل تمتد إلى غياب رؤية مؤسسية متكاملة لإدارة التنوع وضبط العلاقة بين المركز والأقاليم. فقد أظهرت الدراسات الحديثة أن النظام الفيدرالي العراقي يعاني من "فيدرالية مشوهة" تفتقر إلى آليات واضحة لتوزيع السلطات والموارد، الأمر الذي جعلها أقرب إلى الفيدرالية الشكلية منها إلى الفيدرالية الفاعلة (Akreyi، 2024).

كما أن قرارات المحكمة الاتحادية العليا المتعلقة بقطاع النفط والغاز، ولا سيما قرارها في عام 2022 بإلغاء قانون النفط والغاز الكوردستاني، أبرزت هشاشة البنية الفيدرالية، حيث تحولت الموارد الطبيعية إلى ساحة صراع سياسي وقانوني بين بغداد وأربيل (Anderson، 2025). هذه الإشكاليات البنيوية تؤكد أن بناء الفيدرالية في العراق ما يزال يواجه عقبات عميقة تتطلب إصلاحات دستورية ومؤسسية جذرية لضمان استقرار النظام السياسي والاقتصادي.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين بغداد وإقليم كوردستان

يمكن استشراف مستقبل العلاقة بين بغداد وإقليم كوردستان عبر ثلاثة سيناريوهات رئيسة:

1.سيناريو الاستقرار: يقوم على تعزيز التنسيق المؤسسي بين أربيل وبغداد، وتفعيل المواد الدستورية المؤجلة، بما يضمن مشاركة فعّالة للإقليم في الحكم الاتحادي. هذا السيناريو يتطلب إصلاحات سياسية وقانونية عميقة، فضلاً عن بناء مؤسسات اتحادية قوية قادرة على إدارة التنوع (Anderson & Stansfield,2009).

2.سيناريو التوتر: يتمثل في استمرار الانقسام الحزبي الداخلي وتفاقم الخلافات المالية حول إدارة الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تراجع دور الإقليم في النظام الاتحادي ويهدد وحدة الدولة. هذا السيناريو يُرجح في حال استمرار غياب الثقة بين الأطراف السياسية وعدم وجود آليات دستورية لحسم النزاعات (Al-Ali,2014).

وفي هذا السياق، تشير (كنير عبد الله)، ناشطة في مجال حقوق المرأة، إلى أن القيادة الكوردية امتلكت مشاريع ودراسات عديدة في السابق لكنها لم تُوظف لحلول عملية، مؤكدة أن قوة الإقليم في بداية الألفية كانت انعكاساً لضعف العراق، لا لصلابة البنية الكوردية الداخلية (عبد الله، 2026). هذا الرأي يعكس أن التحديات المستقبلية لا ترتبط فقط بالخلافات مع بغداد، بل أيضاً بغياب الإرادة الداخلية لتوظيف الفرص المتاحة في بناء نظام اتحادي متماسك.

3.سيناريو الإصلاح: يقوم على اعتماد مقاربة إصلاحية ترتكز على تعزيز الحوكمة الاتحادية، وتوسيع المشاركة الوطنية، بما يضمن وحدة الدولة واستقرارها على المدى الطويل. هذا السيناريو يتطلب توافقاً سياسياً داخلياً، ودعماً دولياً وإقليمياً لعملية الإصلاح المؤسسي (Natali, 2010).

وفي هذا السياق، يلفت (پيمان عيزدين)، عضو سابق في برلمان كوردستان، إلى أن الكورد بحاجة إلى إعادة صياغة موقعهم ضمن خريطة الشرق الأوسط الجديدة، مشدداً على ضرورة تجاوز الأحقاد الداخلية وتبني خطاب إعلامي موحد يعزز مكانة الإقليم في العراق والمنطقة (عيزدين، 2026). هذا الرأي يعكس أن نجاح سيناريو الإصلاح لا يتوقف على النصوص الدستورية وحدها، بل يتطلب إرادة سياسية داخلية وخطاباً موحداً يرسخ الثقة بين الأطراف ويعزز مكانة الإقليم في النظام الاتحادي.

وعليه، فإن مستقبل الفيدرالية في العراق سيظل رهيناً بقدرة الأطراف السياسية على تجاوز الانقسامات الداخلية، وتفعيل النصوص الدستورية، وإيجاد حلول عملية للتحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجه البلاد.

ويشير (عدنان عثمان)، رئيس مؤسسة الرؤية، إلى أن بعض الرؤى ترى أن القرن الحالي قد يكون قرن الكورد، بينما يرى آخرون أنه مجرد تكرار لفرص ضائعة، مؤكداً أن مستقبل الإقليم مرهون بقدرته على تحويل الطموحات إلى مشاريع عملية وعدم الاكتفاء بالشعارات (عثمان، 2026). هذا الطرح يوضح أن مستقبل الفيدرالية لا يعتمد فقط على النصوص الدستورية أو المواقف السياسية، بل على قدرة القيادة الكوردية في تحويل الطموحات القومية إلى برامج واقعية قابلة للتنفيذ.

ويؤكد (سردار قادر)، المحافظ الاسبق لمدينة لسليمانية، أن الوحدة والتضامن يجب أن تُبنى في الداخل الكوردي أولاً لا أن تُفرض من بغداد، مشدداً على أن العراق يمر بأزمة داخلية عميقة، وأن التعامل مع بغداد ينبغي أن يكون من موقع قوة داخلية لا من موقع الانقسام (قادر، 2026). هذا الطرح يعكس أن أي سيناريو مستقبلي للفيدرالية لن يكون قابلاً للتحقق ما لم تُعالج الانقسامات الداخلية الكوردية، ويُعاد بناء الثقة بين القوى السياسية على أسس راسخة.

الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن تعزيز النظام الفيدرالي في العراق يتطلب معالجة جملة من التحديات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي تعيق فاعليته. ويبرز في مقدمة هذه المتطلبات ضرورة توحيد الخطاب السياسي الكوردي في بغداد بما يضمن تمثيلاً أكثر انسجاماً وقوة داخل المؤسسات الاتحادية. كما أن تفعيل النصوص الدستورية المؤجلة يعد خطوة أساسية لضمان الحقوق الاتحادية للإقليم وترسيخ مبدأ المشاركة المتوازنة بين الاتحاد والأقاليم. وإلى جانب ذلك، فإن إصلاح النظام المالي الاتحادي عبر تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد المفرط على النفط يمثل شرطاً محورياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وأخيراً، فإن بناء مؤسسات اتحادية قوية وفاعلة قادرة على إدارة التنوع وضبط العلاقة بين الاتحاد والأقاليم يشكل الضمانة الحقيقية لاستدامة النظام الفيدرالي وتعزيز وحدة الدولة العراقية.

التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها تعزيز النظام الفيدرالي في العراق وضمان مشاركة أكثر فاعلية لإقليم كوردستان في الحكم الاتحادي. وقد رُوعي في صياغتها أن تكون دقيقة، واضحة، وموجّهة إلى الفاعلين الرئيسيين، مع إبراز الخيارات والبدائل السياسية وتحليل إيجابيات وسلبيات كل منها، وذلك على النحو الآتي:

1. الخيار السياسي للقيادة الكوردية:

الإيجابيات: توحيد الخطاب السياسي يعزز القدرة التفاوضية في بغداد ويمنح الإقليم وزناً أكبر.

السلبيات: قد يواجه مقاومة داخلية من الأحزاب ذات المصالح المتباينة.

التوصية العملية: إنشاء مجلس تنسيقي حزبي– مؤسسي دائم يتولى صياغة المواقف المشتركة قبل عرضها في بغداد.

2. الخيار البرلماني للكتل الكوردية:
الإيجابيات: تفعيل النصوص الدستورية المؤجلة يمنح الكتل أدوات قانونية لحسم الخلافات الاتحادية.
السلبيات: قد يواجه عقبات سياسية من الكتل الأخرى في البرلمان الاتحادي.
التوصية العملية: الدفع بمبادرات تشريعية مشتركة وتشكيل لجان قانونية–دستورية داخل البرلمان الاتحادي.
3. الخيار الاقتصادي–المالي:
الإيجابيات: تنويع الإيرادات يقلل من الاعتماد على النفط ويمنح الإقليم استقلالية نسبية.
السلبيات: يتطلب وقتاً واستثمارات كبيرة، وقد يواجه مقاومة من القوى المستفيدة من الوضع الريعي.
التوصية العملية: إطلاق مشاريع مشتركة في مجالات الزراعة والطاقة البديلة، مع ضمان حصص عادلة للإقليم.
4. الخيار الإعلامي الكوردي:
الإيجابيات: الإعلام الموحد يعزز الخطاب السياسي المشترك ويقوي موقف الإقليم أمام الرأي العام.
السلبيات: قد يواجه تحديات في ضبط التعددية الإعلامية القائمة.
التوصية العملية: تأسيس منصة إعلامية مشتركة تُدار بشكل مهني وتتبنى خطاباً موحداً حول القضايا الاتحادية.

قائمة المصادر

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها تعزيز النظام الفيدرالي في العراق وضمان مشاركة أكثر فاعلية لإقليم كوردستان في الحكم الاتحادي. وقد رُوعي في صياغتها أن تكون دقيقة، واضحة، وموجّهة إلى الفاعلين الرئيسيين، مع إبراز الخيارات والبدائل السياسية وتحليل إيجابيات وسلبيات كل منها، وذلك على النحو الآتي:

1. الخيار السياسي للقيادة الكوردية:
الإيجابيات: توحيد الخطاب السياسي يعزز القدرة التفاوضية في بغداد ويمنح الإقليم وزناً أكبر.
السلبيات: قد يواجه مقاومة داخلية من الأحزاب ذات المصالح المتباينة.
التوصية العملية: إنشاء مجلس تنسيقي حزبي– مؤسسي دائم يتولى صياغة المواقف المشتركة قبل عرضها في بغداد.

أولاً: الدساتير

1.صباح صادق جعفر، دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ،موسوعة القوانين العراقية، ط1، (2006).

ثانيا: الابحاث والصحف

2.خيري ابراهيم مراد، إدارة الثروات الطبيعية في دستور العراق لسنة 2005: العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان أنموذجا، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، (2024).
3.مصدق عادل طالب،الإصلاح الدستوري في العراق / المحكمة الاتحادية العليا أنموذجا ، مجلة العلوم القانونية، العدد الخاص ببحوث مؤتمر فرع القانون العام، كلية القانون ، جامعة بغداد، تشرين الثاني/ نوفمبر، (2018).
4.سندي دژوار، انعكاس الأزمة المالية بين بغداد وأربيل على مستقبل النظام الفيدرالي في العراق. جريدة التآخي، العدد 3287، (2025).
5.الشرق الأوسط، معادلة الشراكة المتعثرة بين بغداد وأربيل، صحيفة الشرق الأوسط، القسم السياسي، (2025، 14 نيسان).

ثالثا: المصادر الإنكليزية / الالكترونية

1. Stansfield، G. ‘The unravelling of the post-First World War state system? The Kurdistan Region of Iraq and the transformation of the Middle East’، International Affairs، 89(2)،(2013)
2. Anderson، L. & Stansfield، G.The Future of Iraq: Dictatorship، Democracy، or Division?. New York: Palgrave Macmillan. (2009)
3. Natali، D.The Kurdish Quasi-State: Development and Dependency in Post-Gulf War Iraq. Syracuse، NY: Syracuse University Press. (2010)
4. Al-Ali، Z.The Struggle for Iraq’s Future: How Corruption، Incompetence and Sectarianism Have Undermined Democracy. New Haven: Yale University Press. (2014)
5. Ismael، T.Y. & Ismael، J.S. Iraq in the Twenty-First Century: Regime Change and the Making of a Failed State. London: Routledge. (2015)
6. Akreyi، H. Failed Federalism in Iraq: Federal in Name Only. Routledge، 2024.
7. Anderson، L. Fixing Federalism in Iraq: Oil، Courts، and the Constitution. Cambridge University Press، 2025.
8. Natali، D. (2010). The Kurdish Quasi-State: Development and Dependency in Post-Gulf War Iraq. Syracuse University Press.
9. The Washington Institute for Near East Policy. (2022). Kurdistan Region’s divided institutions and the challenge of federalism in Iraq. Washington، D.C.: The Washington Institute.

رابعا: التقارير

1. World Bank (2023) World Development Report 2023: Migrants، Refugees، and Societies. Washington، DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1909-5
2. World Bank (2023) Iraq Economic Monitor: Seizing the Opportunity for Reforms. Washington، DC: World Bank.

خامسا: مشاركو الحلقة النقاشية بعنوان (مستقبل مكانة الكورد في العراق) والمقامة في مؤسسة (رؤية للدراسات الاستراتيجية) بتاريخ 5/2/2026

1.نرمين معروف، حقوق المرأة في كوردستان،مشاركة في الحلقة النقاشية.
2.ستران عبد الله، الوضع السياسي الكوردي في بغداد،مشارك في الحلقة النقاشية.
3.فارس نوروﻟي، التحديات الاقتصادية في إقليم كوردستان، مشارك في الحلقة النقاشية.
4.كاوه محمد، المكانة الدولية لإقليم كوردستان،مشارك في الحلقة النقاشية.
5.كمال رؤوف، مستقبل العراق وإقليم كوردستان،مشارك في الحلقة النقاشية.
6.جبار ياور، قوات البيشمركة والتحديات الأمنية، مشارك في الحلقة النقاشية.
7.بختيار شاويش، الانقسامات السياسية في برلمان كوردستان، مشارك في الحلقة النقاشية.
8.كنير عبد الله، الوحدة الكوردية وبناء التضامن الداخلي، مشاركة في الحلقة النقاشية.
9.پيمان عيزدين، التحولات السياسية في كوردستان، مشاركة في الحلقة النقاشية.
10.عدنان عثمان، رؤى حول مستقبل الكورد والقرن الحالي ،مشارك في الحلقة النقاشية.
11.سردار قادر، العلاقة بين بغداد وأربيل في ضوء الفيدرالية، مشارك في الحلقة النقاشية.

سادساً: المواقع الإلكترونية

1.(2025) Infoplus Network وزارة المالية تكشف أرقام الإيرادات والإنفاق في موازنة العراق. Infoplus Network. متاح على: https://www.infoplusnetwork.com/news/وزارة-المالية-تكشف-أرقام-الإيرادات-والإنفاق-في-موازنة-العراق (infoplusnetwork.com in Bing) [، تاريخ الدخول: 8 مارس 2026.
2.صحيفة الاستقلال. (2024). الانقسام المؤسسي والإداري في إقليم كردستان بين الحزبين الرئيسين. متاح على الرابط الالكتروني : https://istiqlal.com ، تاريخ الدخول: 8 نيسان 2026.
3.اقتصاد الشرق مع بلومبرغ. (2025). صادرات نفط كردستان تعود بعد توقف كلّف العراق 25 مليار دولار. متاح على الرابط التالي: : https://asharqbusiness.com
4.الجزيرة نت. (2023). توقف صادرات نفط كردستان.. هل ربح العراق سياسياً وخسر اقتصادياً؟. متاح على الرابط التالي: https://aljazeera.net

Vision Foundation
for Strategic Studies

info@vfssiq.org
+964 772 330 0005
www.visionfoundationiq.org
Sulaymaniyah, Ashty, Opposite to Azadi Park

visionfoundationiq